



## مفكرة سكانية

### التحول الديموغرافي وضغط الهجرة

كتب/ أمين عبد الله إبراهيم

يؤثر التحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي وعلى تشغيل القوى العاملة من خلال ثلاث قنوات الأولى سوق العمل . ويحدد أثرها من خلال نسبة السكان في سن العمل، ومعدل الإسهام في القوى العاملة، وعدد ساعات العمل لكل عامل. ويتوقف الأثر الإيجابي للتحول الديموغرافي في التشغيل على طبيعة سوق العمل وهيكلة الإنتاج . أما القناة الثانية فتمثل في الادخار والاستثمار والتشغيل ، وهنا يحدد الادخار وفقاً للمرحلة العمرية ، حيث يرتفع في سن 45 سنة في حين ينخفض بين الأفراد في سن الثلاثين . ويسهم تزايد المدخرات في دعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل ، ويتطلب هذا توفير وتوجيهات نحو مخدرات موجهة نحو الداخل ، و في هذه الحالة يمكن أن يكون لتحويلات المهاجرين أثر أكبر . وتمثل القناة الثالثة في التعليم ورأس المال البشري ، حيث يقلل ارتفاع معدل الإعالة من قدرة الأسر على الاستثمار في تعليم أبنائهم ، كما أن ازدياد العمر المتوقع عند الولادة يدعم ارتفاع معدلات التعليم ، حيث يؤدي ذلك إلى تزايد العوائد من التعليم مدى العمر .

تطرح النافذة الديموغرافية عدة قضايا أهمها: إيجاد فرص كافية تسمح بتخفيض معدلات البطالة ومن ثم التوظيف الأكثر فعالية لطاقت الشباب ، ومكافحة الفقر ، وتحسين إنتاجية العمل بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية ، فضلاً عن تحسين برامج التأمينات الاجتماعية والصحية ، وبرامج رعاية الفئات الخاصة والمستنعم مع ترسيخ مبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية والأجيال المختلفة ، والاستفادة من الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني .

وتختصر ملامح العلاقة بين التحول الديموغرافي والهجرة الدولية في سيناريو يوهين اثنين . الأول الاستفادة من النافذة الديموغرافية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات والارتفاع بنوعية حياة المواطنين ومهاراتهم وخصائصهم التعليمية ، وفي هذه الحالة تكون تحولات المهاجرين واضحة التأثير في زيادة روافد التنمية وتقليل معدلات البطالة ، أما السيناريو الثاني فيتمثل في تفويت الفرصة الديموغرافية ، وعندئذ تزداد ضغوط الهجرة الدولية ، حيث تترادى معدلات البطالة نتيجة لتزايد أعداد السكان في سن العمل ، وعدم التمكن من خلق فرص العمل الكافية لهم .

ولعل في اتجاه معدلات البطالة إلى الارتفاع في غالبية البلدان العربية وخاصة بين الشباب ، مؤشرات كافية للدلالة على هذه الحالة .

استناداً إلى ما تقدم ، يطرح التساؤل حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة والإقليمية والدولية ، والتي تتزامن مع تحولات ديموغرافية حجم الادخار والاستثمارات نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة ، وذلك في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي .

وقد بلغ هذا المعدل 72 لكل 100 شخص في عام 2000م. إلا أن الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة العربية شرعت بالتحول التدريجي نحو مراحل أكثر تقدماً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ، مهيمنة الطريق لتغيير بنيوي في الهيكل العمري للسكان في المنطقة . فمع الانخفاض التدريجي لمعدلات الخصوبة ، تستغني التركيبة العمرية للسكان ، حيث ترفع أعداد السكان في سن العمل (15 65- سنة) من 70 مليوناً في عام 1990م إلى حوالي 130 مليون عام 2010م ، أي بزيادة صافية قدرها 33 مليون ، بينما ستحافظ الفئة العمرية (65 وأكثر) على معدل منخفض في مجموع السكان .

أما صافي الزيادة للفترة العمرية 2010-24 سنة فستصل إلى 17 مليون بين عامي 2000م و 2010م ، ويرى معظم خبراء الاقتصاد أن الاتجاهات الهيكلية للسكان في المنطقة قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخار والاستثمارات ، وذلك نتيجة لتراجع معدلات الإعالة بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة وقد لا تسمح هذه الفرصة إذا لم يستغل هذا الادخار والاستثمارات في استقبال الأعداد المتزايدة للسكان في سن العمل ، فما يؤدي إلى زيادة الطلب على الهجرة الدولية والاتجاهات الديموغرافية الحالية في بعض البلدان قد تكون إيجابية إذا وافقت سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة ، موجهة إلى الفئات العمرية الشابة ، وقد تكون سلبية على التنمية إذا لم يستطع متخذو القرار إدخالها في حساباتهم في مرحلة مبكرة واغتنام الفرصة في خلق الظروف المواتية والبيئة السياسية اللائمة ، وقد تأتي غير مرضية أن لم تراع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاحتياجات الضرورية للفئات العمرية الشابة (15 - 25 سنة) (وخاصة الحاجة إلى خلق فرص عمل منتجة ذات اجر لائق) والحاجة إلى توفير برامج متخولة للصحة الانجابية والى تمكين المرأة والى ضمان المشاركة لجميع السكان .

يستخلص مما سبق أن تحديد السياسات اللازمة لاستفادة من الفرص الديموغرافية وثهيئة القوى العاملة لاحتياجات السوق المحلية يرتبط بالتنبؤات والاتجاهات الديموغرافية من جهة ، وبالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى . ويتطلب تحليلاً لعدد من المتغيرات التي ترتبط التي تشكل سلسلة من التحديات . وان لم تؤخذ هذه التحديات في الحسبان فقد تتحول إلى عوامل تؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والأيادي العاملة ، وذلك نتيجة لسياسات وتشريعات قد تكون غير مواتية ، وتساهم في مفاقمة الخلل في أسواق العمل . ومن النتائج المتوقعة التي تلوح في الأفق والتي على الحكومات مواجهتها تزايد الطلب على الهجرة والضغط الاجتماعي والسياسي الذي قد ينتج من صعوبة تلبية ، بسبب السياسات والتشريعات التي تنتهجها بلدان الاستقبال والتي تسعى غالبيتها منذ الآن إلى سد أبواب الهجرة وتضييق منافذها / من جهة ، تبقى فرص تقليص الهجرة والبطالة مرتبطة بمدى تكيف الاقتصاد الوطني مع واقع الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن جهة أخرى تتيح التحولات الديموغرافية فرصة لن تتكرر في القرن الحالي لبناء اقتصاد منتج يخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يقلص الهجرة ويجعل خيار بقاء الإنسان في بلده متاحاً للجميع .

## مدير البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي ( الريفي ) يتحدث لـ (الكنوير):

# الهدف من البرنامج تقليل الفجوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي



يتركز الغالبية العظمى من سكان اليمن في المناطق الريفية حيث أظهرت نتائج التعداد العام للسكان أن (71 ٪) من إجمالي السكان يعيشون في الريف مقابل (29 ٪) يعيشون في الحضر... وبطبيعة التركيبة الطبوغرافية لبلادنا فإن معظم المناطق الريفية تتميز بأنها مناطق زراعية ويشغل معظم السكان فيها في النشاط الزراعي ، وبناءً على ذلك فقد حرصت الدولة على التعاون مع شركاء التنمية المانحين في المجال السكاني على إنشاء برنامج وطني خاص بنشر الثقافة السكانية في أوساط المزارعين المتواجدين في الريف اليمني .

صحيفة (14 أكتوبر) تسلط الضوء على بعض جوانب مهام وأنشطة هذا البرنامج وذلك من خلال هذا اللقاء الذي أجريناه مع الأخ الأستاذ/ أحمد أحمد عبد العزيز مدير البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي الريفي وإلى التفاصيل..

## أعدنا منهجية متكاملة للعملية الاتصالية من أهم محاورها العملية التنموية والقضية السكانية

### لدينا كادر إرشادي سكاني غير عادي من (350) مرشداً ومرشدة

## أهم إنجازاتنا استيعاب المجتمع المحلي للقضية السكانية

موجوده بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وأعتقد أن الجانب الزراعي فيه نوع من التطور والاهتمام من هذا الجانب وخصوصاً الاهتمام في قضية المياه كإنباشا السود وما إلى ذلك ، وإنما في هذا الجانب وخصوصاً أن الموارد في بلادنا تعتبر موارد محدودة فمثلاً تتوسع في أراضي صحراوية من أجل الزراعة فهذا ليس ممكناً لأنه بحاجة إلى مقومات أخرى كالمياه والمياه غير موجودة ، وبالتالي حتى ولو بذلك الجهود من أجل التوسع التنموي ولكن نصادف إشكالات تكون صعبة وبالتالي كما ذكرت معدلات النمو الزراعية تصبح هنا بطيئة جداً بينما النمو السكاني يسير بتنامٍ عدي رهيب ونحن نقول أن التوجهات في الجانب التنموي الزراعي لا بد أن تكون توجهات مشجعة ومحفزة ومتطورة ولكن بنفس الوقت تواجه إشكالات صعبة لا تدعم السرعة في عملية زيادة النمو بما يواجه أو يقابل النمو السكاني في حين أن النمو السكاني متزايد وبالتالي أنا أعتقد أن جانب التنمية الزراعية مهم جداً ونحن يدورنا كجانب مهم لم نهتم إلا بقضية النمو السكاني ولكن علينا أن نهتم بالعضيا التنموية الأخرى كالقضية البيئية وهذا مهم جداً لأنه نتيجة الضغوطات السكانية المتزايدة هي التي تخلق تطور للتنمية الزراعية ، بمعنى أن النمو السكاني يعمل على ضغوط على المياه وبالتالي يدل ما نستفيد من المياه في زيادة مساهمة الرقعة الزراعية أو يعمل زيادة النمو السكاني أيضاً على البيئة فيعمل لثوب ويعمل على تشتت الأراضي الزراعية ، إذا الجانب السكاني هو السبب الرئيسي في التقليل أو في الحد من عملية التنمية الزراعية وهذا الشيء الذي أريد أن أؤكد عليه .



أحمد أحمد عبد العزيز

قضاياهم والجانب الثاني نحن الآن أوجدنا كادر غير عادي كادر إرشادي سكاني يدل أن جانب الكادر الزراعي يعمل في جانب اقتصادي فقط كالزراعة وما إلى ذلك الآن هو أصبح يحمل قضيتين قضية اقتصادية وقضية اجتماعية

عندنا كما قلت أكثر من (350) مرشد ومرشدة الآن هم ككادر وهذا إنجاز غير عادي إلى جانب أننا أوجدنا كادر من القيادات نفسها لقيادات الاجتماعية القيادات الريفية القيادات البنوية من المجالس المحلية كل هذا كان إنجاز للبرنامج والأهم من ذلك أننا أوجدنا منهجية متكاملة وأوجدنا العديد من الموارد العلمية التعليمية للمساعدة في نشر الوعي خصوصاً للقضية السكانية سواء كانت المواد من حيث الرسائل أو من حيث المنهجية أو المفاهيم والمضامين المتعلقة بالقضايا السكانية أو المفاهيم الاتصالية وما إلى ذلك أو القضايا الأخرى وخاصة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً وما إلى ذلك وهذه المواد سواء تمثل ككتيبات أو أملة أو نشرات أو مطويات أو سيد نهات أو ما إلى ذلك . هذا كله كان من إنجازات البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي الذي أعتقد أنه الوحيد الذي يعمل في القطاع الريفي على مستوى محافظات الجمهورية .

كيف ننظرون إلى أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بالقضايا السكانية... وما هو مستوى التنسيق والتعاون القائم بينكم وبين الجهات الأخرى العاملة في هذا الجانب ؟

حقيقة الأمر نحن الآن ننهبنا إلى هذا الجانب إذا إنه في التسعينات كل جهة تعمل لوحدها دون أن يكون هناك تنسيق لكن من مرحلة 2002م بدأ التوجه في إيجاد تنسيق وتكامل بين الجهات المختلفة والمعنية بهذه القضية والقضية السكانية والذين يعملون في الإطار السكاني والان هذه التوجه ملموساً في إيجاد تنسيق وتعاون وتكامل بين الجهات المختلفة وعلى سبيل المثال نحن الآن نعمل وبشكل مستمر ودأب من الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وهناك أشتملة تكاملية بيننا وبين المجلس الوطني للسكان هناك أنشطة تكاملية بيننا وبين الجهات المعنية كوزارة الأوقاف ووزارة الصحة ووزارة الإعلام واللجنة الوطنية للمرأة وغيرها ونحن نسعى لأن يكون النشاط أو العمل تكاملياً بحيث أن كل واحد يؤدي دوره وفي إطار تخصصه وعمله حتى يكون هناك تضارب في الرسائل وهو موجود مستمر وخصوصاً الجانب الإعلامي .

### تسويق وتكامل بين الجهات المهنية

هل تتوفر لكم أفكار أو رؤى أو طموحات مستقبلية لتطوير البرنامج وتحسين مستوى أدائه في المجتمع ؟

القضية السكانية قضية مهمة وتهتم كل فرد صغيراً وكبيراً داخل المجتمع اليمني لأن هذه المشكلة يلتمسها كل فرد ، حقيقة الأمر هذا البرنامج أنا أؤمن أن يكون يتأطر في إطار البرامج الموجودة والعاملة لكل المؤسسات المختلفة ويحدد الله الناس مستويين للتقييم هذه وهم الآن يشاركون في إيجاد الحلول لها فمثلاً نحن في المنطقة الريفية الآن نصل وننشر الوعي بين صفوف الناس وهناك تقبل وإيجابية لدى الناس ولكن هناك قضايا أخرى ومشكلات أخرى هم يواجهونها فيشاطرنا الرأي فيه . فمثلاً أنا أقول له أنكم عن قضية صحية وعن تنظيم النسل وما إلى ذلك فيقول لكن لا يوجد عندي خدمات صحية ووسائل صحية لا يوجد عندي هذه الوسائل إذا هناك إشكالية يعني أن الناس فهموا واستوعبوا كجانب معرفي أو كحموض وعندهم استعداد للتغير سلوكهم لكن الإشكالية عدم وجود الخدمة أحياناً في مكان وان وجدت في مكان لم يكن متكاملة فهذه هي الإشكالية .

أما من حيث إنجازاتنا كبرنامج فأنا أعتقد أنه من أهم الإنجازات انه استيعاب المجتمع المحلي للثقافة السكانية ، لأن ما يمثل أكثر من (50 ٪) من المجتمع الذي تعمل معهم ولضمانة الرسالة فهنوما الثقافة السكانية . ويحبون أن يعالوا

في القضية التنموية وشكراً جزيلاً لكم.

## المشاكل البيئية... والتزايد السكاني !!

ظاهرة التزايد السكاني العالمي وما يتبعه من عملية استنزاف للموارد فإن عدد سكان العالم يبلغ حالياً أكثر من 6.3 مليار نسمة ، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى 14.2 مليار نسمة عام 2025م ، إذا استمر معدل النمو السكاني الحالي على ما هو عليه ، والذي يساوي 1.67 ٪ سنوياً . وكذا توسع المدن والمراكز على البيئة واجتماعية وصحية والهجرة من الريف إلى المدينة مما يتخلى الريف من المزارعين وتدهور التربة ، وكذا توسع المدن والمراكز على حساب الأراضي الزراعية المنقولة للمبيدات والمحاصيل من قبل

بما فيها الموارد الدائمة ، والمتجددة وغير المتجددة من خلال ترشيد وضبط الاستهلاك ، باعتبارها الضمانات الملئية لاجابات الإنسان والإيفاء بمطالباته عبر الأجيال المختلفة . ولكي تتحقق هذه المطالب المشروعة لابد من دراسة المشاكل البيئية القائمة دراسة جديده ومعقدة بغية الوصول إلى معالجة فاعلة وعلاقتها بالقضايا الأخرى الهامة مثل المشكلة السكانية وقضاياها المختلفة ، نظراً لضخامة المشكلة ، أصبحت المجتمعات البشرية والمؤسسات والمنظمات العلمية البيئية تضع نصب أعينها مشكلة القضية السكانية ، وذلك بسبب العلاقة المتبادلة الهامة بين السكان ومسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي . وقد أظهرت البحوث العلمية الميدانية في المدن وما يتبعه من مشاكل بيئية واجتماعية وصحية والهجرة من الريف إلى المدينة مما يتخلى الريف من المزارعين وتدهور التربة ، وكذا توسع المدن والمراكز على حساب الأراضي الزراعية المنقولة للمبيدات والمحاصيل من قبل

### د. فهد محمود الصبري

يتفق الخبراء البيئيون على أن المشاكل البيئية الراهنة التي تستلزم حلولاً ومعالجات عاجلة هي كثيرة ، وشاكلة ومعقدة وبخاصة التلوث البيئي بشتى أنواع الملوثات والسوموم البيئية ، وتدهاثة الخطيرة ، تقلبها من العديد من دول العالم وقبضها العالم العربي لإجراءات علاجية دون المستوى المطلوب . ويقدر الجميع بالحاجة الماسة لحلق تربية بيئية ، ووعي بيئي ، وثقافة بيئية لدى عامة الشعوب لإدراك أهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها ، وغرس السلوك الإنساني السليم بوصفه العامل الأساسي الذي يحدد أسلوب وطريقة تعامل الإنسان فرداً وجماعة معها ، واستغلال مواردها ، بما من شأنه كثير من المجتمعات أن عدم أخذ مكوئها الطبيعية وتحفظ توازنها بشكل محكم ودقيق وإشاعة التعامل معها في ضوء قوانينها الطبيعية وبعقلانية وحكمة في الاستخدام ، بعيداً عن الإسراف والتلف واستنزاف الموارد البيئية ، وللتعديل على خطورة

### أجرى اللقاء / بشير الحزمي

بدايةً نود أن نطعننا فكرة مقترضة عن البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي وهادئة وإبرز المهام التي يقوم بها ؟

طبعاً البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي يعمل منذ عام 1992م منذ أن بدأت السياسات السكانية في بلادنا وحقيقة الأمر البرنامج بدأ في ثلاثة أقاليم وهي تهامة وأقاليم المرتعات الجبلية وأقاليم المناطق الشمالية ، وطبعاً البرنامج مر بأكثر من مرحلة ، المرحلة الأولى كانت إلى عام 1998م والثانية إلى عام 2001م والثالثة إلى عام 2006م ، ونحن الآن داخلين في إطار المرحلة الرابعة والتي تعتبر من عام 2007م وحتى 2011م ، البرنامج الوطني للثقافة السكانية أو البرنامج السكاني بشكل عام أتى بحاجة ملموسة بالنسبة للمجتمع اليمني ، حقيقة الأمر القضية السكانية أصبحت هي القضية الهامة لبلادنا لما يرتب عليها من إشكالات محدودة وأهم هذه الإشكالات ارتفاع معدلات النمو السكاني التي لا تواكب زيادات النمو الاقتصادي ، وهذه الفجوة أصبحت فجوة تزداد سنة بعد أخرى والهدف من البرنامج هو تقليل الفجوة الموجودة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي حيث النمو السكاني أصبح متزايد بينما النمو الاقتصادي قد يكون بطيئاً أو ثابتاً في محله وبالتالي الفجوة تتسع ومن أهداف السياسات السكانية هو تقليل الفجوة إلى جانب الإشكالات الأخرى العديدة سواء كانت إشكالات صحية أو بيئية أو تعليمية وما إلى ذلك يعاني منها السكان في بلادنا وبالتالي نحن كبرنامج نوعي سكاني نقوم بنشر الوعي أو خلق الوعي لدى المجتمعات والبلدان نحن نعمل في المجتمع الريفي والذي يمثل أكثر من (70 ٪) من سكان اليمن ، فنعملهم معلومات من اتخاذ قرارات وقائية وعملية من هذه الظاهرة السكانية ، طبعاً البرنامج السكاني الذي نعمل فيه هو يعمل في إطار الإرشاد الزراعي حيث النشاط الزراعي متواجد في المناطق الريفية المختلفة على مستوى الجمهورية وبالتالي نحن من أول وهلة عملنا في هذا الجانب وقمنا بتدريب أكثر من (350) مرشد ومرشدة زراعية على القضايا السكانية وأعدنا منهجية متكاملة تمثلت في عدة محاور كان من أهم هذه المحاور هي العملية التنموية والقضية السكانية بما تحمله من مفاهيم ومضامين سكانية وأشيء الثاني الأهم هو قضية الصحة الإنجابية والتي نحن بصدد نشرها في أوساط المجتمعات الريفية ، كما أن هناك محاور أخرى إلى جانب هذه المحاور وأهم محور أيضاً هو المحور الاتصالي وهو المحور الذي يربط بيننا وبيننا بعدة طرق مختلفة فمجموعه من المرشدين والمرشادات الزراعيين إلى جانب جامعي مناصرة من المجتمعات الريفية سواء كانت من القيادات الريفية أو من القيادات الاجتماعية البنوية أو من أفراد المجالس المحلية ، طبعاً هؤلاء كلهم عاملون في الحقل من أجل الجديد والذي يستهدف (6) محافظات تتمثل في ( إب - الحديدة - حجة - المحويت - حضرموت - عدن ) وإذا كانت هذه المحافظات هي المحافظات المستهدفة إلا أننا كإرشاد مزارعين متواجدين في كل المحافظات والمناطق في تنفيذ في إطار المحافظات المهددة لنا من الجهات الممولة وإنما دور يجب أن نقوم به فقد نشرنا هذه المفاهيم والمضامين السكانية على مستوى أجهزة الإرشاد الزراعي وعلى مختلف محافظات الجمهورية حيث إنه في المرحلة الأولى استهدفنا أكثر من (10) محافظات في المرحلة الثانية (8) محافظات والأول مستهدفة (6) محافظات وبالتالي حصل هناك بعض من التكامل في المحافظات كما أننا استفدنا من هناك مجاميع من المرشدين والمرشادات الزراعيين والمجاميع المناصرة في المحافظات الأخرى التي لم نستهدفها حالياً .

قد تم تدريبهم وتأهيلهم على القضايا السكانية وبالتالي أطروها هذه المفاهيم لمواجهة المجتمع السكانية في إطار البرامج الإرشادية التي يقومون بها أثناء زوارهم الميداني إلى الحقول أو إلى المجتمع الريفي ونحن إن شاء الله سوف ننزل جهداً كبير في تحقيق المزيد من نشر الوعي في صفوف المجتمعات الريفية المتعلقة بالقضية السكانية ، لأنه الآن وان كانت معدلات النمو السكاني قد انخفضت من (3.5 إلى 3) إلا أن هذا لا يزال يعني لنا مؤشراً كبيراً بالنسبة لتوضع اليمن، فيما نرى أن معدل النمو الاقتصادي ينمو بشكل بطيء جداً لا يصل النقطة القريبة من المؤشر السكاني .

### طرق وسائل نشر الوعي في المجتمعات الريفية

بما أن نشاطكم وسائل رئيسية في المجتمعات الريفية... ترى ماهي أبرز الطرق والوسائل التي تستخدمونها لنشر الوعي في أوساط هذه المجتمعات وبما يتناسب مع مستوى وعيهم ، بما في ذلك المفاهيم السكانية التي تركزون عليها في نشاطكم التوعوي ؟

طبعاً جانب الاتصال جانب مهم جداً فليس أي رسالة تصل إلى أي شخص أو أي مستفيد أو مرشد لابد أن تكون هناك دراسة للجمهور المستهدف وبالتالي نضع الأسلوب الأمثل بالنسبة للمناطق الاتصالية على يتم الاستفادة منها بشكل كامل ، فنحن في الإرشاد الزراعي نستخدم أكثر من الطرق المتساوية والاتصال المباشر الشخصي ... لماذا لأن هذا الاتصال يعطي مصداقية وينفس الوقت يحدد احتياجات المجتمع وبالتالي نستشعر أن المستقبل أو المستفيد يعني أخذ بهذه الرسالة التي وصلت إليها أم أن هناك له تساؤلات وجوابات بحيث أن المستفيد يخرج بنتيجة إيجابية في العملية الاتصالية وهذا كل طرق مختلفة للعملية الاتصالية سواء كان الاتصال المجتمعي أو الجماعي أو الاتصال الشخصي ولكن نحن بفضل الاتصال الشخصي المباشر مع المجموعات وهناك أيضاً نقوم نحن في الميدان بعدة طرق مختلفة إلى الاتصال الشخصي منها ما يتم مواجهته مباشرة ومعها ما يتم من خلال الاجتماعات وتكون مجاميع صغيرة بحيث هو المجتمع الصغرى الصغرى يعطي نشر المفاهيم السكانية بين مختلف فئات المجمع إلى جانب أن هناك تكوين مجاميع مناصرة تحفز الناس للقضية السكانية والاهتمام بقضاياها ومفاهيمها وإشكالاتها وما يجب على المجتمع من إيجاد حلول لها وهي أنا أعتقد العملية الاتصالية الناشئة في بلادنا وخصوصاً مع المناطق الريفية لأن فيها مواجهه وأسلوب المواجهة هذا شيء مهم جداً أسلوب المواجهة لأنها تظهر الحقائق على حقائق ثابتة ، وهذا هي الطرق الاتصالية وأعدنا واتجناها وكذلك تم تدريب الإذوة العاملون من المرشدين والمرشادات الزراعيين بالإضافة إلى أننا استصغنا مجموعة من المرشدين والمرشادات الصحيين ، وكما قلت فقد بردهم على هذه الطرق الاتصالية المختلفة وإن كان التكثيف على الطرق الاتصالية المباشرة وخصوصاً وهي الناجحة في مواجهة المجتمعات الريفية .

### دور القطاع الزراعي في مواجهة التحديات السكانية

بإرئكم إلى يقع القطاع الزراعي في حل ومواجهة المشاكل والتحديات السكانية في بلادنا خصوصاً ما يتعلق بتأمين الغذاء للسكان من الغذاء والحبوب ؟

القضية في الواقع شائكة ولكن حقيقة الأمر نحن قلنا بوجود فجوة والفجوة